ملاحظا بذاته اما بجميع اجزائه او ببعضها **قوله** اذا اريد ان يستدل بالمد
بالمدلولية اي معناه اي لم يكن ملاحظا بذاته بل بتبعية غيره ولاجله
بان يتوجه الذهن الى ملاحظة غيره ويكون ذلك وسيلة وآلة اليه فيلاحظ
ذلك ايضا في ملاحظة الاول ولا يلتفت اليه بخصوصه وكلما كان كذلك
لا يحكم عليه ولا به والظاهر لم يصح لسما يحكم العقل بالبداهة لان الحكم على
الشيء او به يقتضي ان يتوجه اليه بخصوصه ولذا انه قيد ذكرنا انه مجملا
لم يلاحظه الا بتبعية الغير لا يكون محكوما عليه ولا به ولا فيه كما في الا
ختياج الى الملتفات في الذات الموصوف والمضاف والمنسوب وتوضيح ذلك ان
الحرف كمن مثلا موضوع لنسب وربطات مخصوصة كابتداء السير من البصرة
وانتهاء الاكل من القصعة ونحوهما اي الحالة التي يحدث عليهما عند المدلولات
اذا لم تكن ملاحظة بذاتها وان تلك الحالة قد يتوجه اليها الذهن بخصوصها
عندما كما اذا قيل هي حالة بين شيئين ولها توقف تعلقها على الطرفين كالسير
والبصرة لانها امر بينهما فيدرك ان بتبعيتهما من غير توجه اليها لذاتها
والحرف لم يوضع لتلك الحالة اذا لوحظت كذلك وقد يتوجه الذهن الى السير
المربوط بالبصرة اي المبتدا منه وبذلك يتوقف على تلك الحالة في ضمن
ملاحظتهما وتبعيتهما الذاتها ولا يلتفت اليها بخصوصها فكما يذكر ذلك انه
دفعة تارة رؤية المرآة فيشاهد الصورة فيها ايضا لكنه بالتبعية وحينئذ لا
يمكن الحكم على الصورة فيها ودفعة تارة رؤية الصورة فيها فيشاهد المرآة ايضا
بالتبعية لانها وسيلة ايصال الآلة لها وحينئذ لا يمكنه الحكم على المرآة
فيها ومن ايضا وضعت للابتداء ملاحظة الوجه الثاني حتى لو لوحظت
بالذات لم تكن معنى من والاسم وضع للمفهوم الاعم ولهذا صح الحكم على

الابتدا

الابتدا مسير البصرة ولا يصح على معنى من سرت من البصرة وان اتحد معناهما في
الجملة فالاسم وفسر عليه الكلام فيه في والمذكورة في الكافي والعلوية على
وانما صح الحكم على الاسم وبه بخلاف الفعل لانه وضع لمعنى يدرك بالذات
ولم يمنع مانع من الحكم عليه واما الفعل فانه وان لوحظ بالذات لكنه ممتنع
من الحكم عليه مانع وصح الحكم به فان المعنى المصدري المعتبر في معنى مفهوم
الفعل ملاحظ بذاته لانه ينسب الى الفاعل والمفعول الا ان الواضع قد اعتبر
اعتبره على وجه يحكم العقل بالبداهة بانه حينئذ لا يمكن الحكم عليه ومفهومه
مستقل بالمفهومية لكن عرض مانع من الحكم عليه فالاسم بهذا وانه فرق ما بينهما
مع كثرة الاستعمال ودع عنك ما يغير وما يذكر فيما ذكر ابعد الحق الا الضلال واعلم
ان الفعل قد اعتبر في مفهومه النسبة الى الحدث وهي ملحوظة بالتبعية على
ما مر فلا يكون الملاحظ بالذات الا بعض مفهومه ومفهومه مستقل بالمفهومية
بمعنى ان في مفهومه ما يستقل وقد اشرنا اليه فلا تغفل والسر في قوله اوكما
حذف المعطوف وادوات العطف لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه وهو
المحكوم عليه فالبطلان عند مدقق النحاة على ان ادوات الجر في تحذف بعد هذا
الجمع فكأن الجمل الاسمية موجودة لو وجدت ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب
قوله الثاني الحرف الخ في التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان
لبيان كنه والنسبة الى الشق الاول لاشتماله على قسمين **قوله** واما ان يدل
بهيئته على احد الازمنة الثلاثة كالامس والغد وليس المراد ان الجوهر
وحده دال على ذلك الازمنة حتى يرد انه يلزم من ذلك ان يكون غالب الاسماء
الدالة بجوهرها ايضا دالة على ما يدل عليه ومن الهمزة فعلا بل المراد
ان الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان بخلاف الهيئة وان الهيئة مستقلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)